

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

● خطة التنمية المستدامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

متوسطة المدى فى الفترة ما بين (٢٠١٧/٢٠٢٠) وخطة العام المالى الأول منها ٢٠١٧/٢٠١٨، عن البرامج والمشروعات الحكومية المستهدفة خلال العام المالى الجديد، فى ضوء تقديرات الاستثمارات الكلية المستهدفة للقطاع فى العام الجديد بنحو ٢٦,١ مليار جنية يساهم القطاع الخاص فيها بنسبة تبلغ ٩١%، فيما تبلغ قيمة الاستثمارات العامة المستهدفة فى الخطة الجديدة لتنفيذ برامج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو ١,٥ مليار جنية ما يعادل نحو ٨٢,٠% من إجمالى الاستثمارات العامة المستهدفة للعام الجديد.

وتتضمن الاستثمارات العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الاستثمارات الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية، حيث تبلغ الأولى ٦٧٣ مليون جنية بواقع ٤٤,٣% من إجمالى الاستثمارات العامة للاتصالات، فيما تبلغ استثمارات الهيئات الاقتصادية ٨٤٦,٢ مليون جنية أى بواقع ٥٥,٧% من إجمالى العامة للاتصالات).

وحسب التقرير، توجه الاستثمارات الحكومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمموله ذاتياً بالكامل، (٦٧٣ مليون جنية) لتنفيذ ١٠ برامج استثمارية، وتُخصص النسبة الأكبر منها بواقع ٥٥% لمشروعات رئيسية، ممثلين فى مشروع تطوير وتحديث البيئة المعلوماتية والمحتوى الرقمى بإجمالى ٢٢٠ مليون بواقع ٣٢,٧%، لبناء مجتمع رقمى تكاملى يساهم فى تحقيق التنمية والمستدامة لمصر، والمشروع الثانى تصميم وتصنيع الإلكترونيات بإجمالى ١٥٣ مليون بواقع ٢٢,٧% بهدف تحويل مصر إلى مركزاً ومصنعاً إقليمياً وعالمياً للسوق الافريقية والعربية والاروبية لتصميم وتصنيع الاليكترونيات المتطورة قبل ٢٠٣٠.

ويأتى مشروع دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المرتبة الثالثة بإجمالى ٨٠ مليون جنيهه بواقع ١١,٩%، ويهدف تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وتعزيز وضع مصر على الخريطة العالمية، ويأتى فى المرتبة الرابعة مشروع تطوير البنية الأساسية للاتصالات لتوفير بيئة محفزة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعظيم العائد والمساهمة فى رفع القدرة التنافسية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والوصول بها للمستويات العالمية بإجمالى ٧٠ مليون بواقع ١٠,٤%، أما الخامس مشروع تطوير المناطق التكنولوجية بإجمالى ٥٠ مليون، بواقع ٧,٤%.

ويحتل مشروع انفاذ القانون، أيضا المرتبة الخامسة، بإجمالى ٥٠ مليون بواقع ٧,٤% ويهدف إلى تطوير منظومة مميكنة تعمل على تتبع القضية من بداية تحرير المحضر فى قسم الشرطة ومروراً بالنيابة العامة والمحاكم بجميع درجاتها لحين صدور الحكم النهائى وإعادة إرسالة إلى الداخلية لتنفيذ الحكم من خلال بيئة عمل مؤمنة.

أما السادسة ممثل فى التنمية المجتمعية بواقع ٥,٩%، ثم يأتى بحوث ودراسات وإعداد فى مجال تكنولوجيا المعلومات بواقع ٠,٧٤%، ويليه التدريب وإعداد متخصصين وتنمية الموارد البشرية فى مجال تكنولوجيا الاتصالات بواقع ٠,٥٤%، وأخيراً الإطار التنظيمى لأمن الفضاء السيبرانى والتوقيع الأليكترونى، بهدف التصدى ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية والهوية الرقمية بواقع ٠,٣٠%.

وبالنسبة لبرامج ومشروعات استثمارات الهيئات الاقتصادية، توجه الاستثمارات بشكل أساسى لتطوير خدمات البريد بهدف التسهيل على المواطنين وتقديم خدمة أفضل لهم، حيث تُخصص نحو ٥٥% من إجمالى استثمارات الهيئات الاقتصادية المقدره بنحو ٨٤٦,٢ مليون جنيه.

ويوزع إجمالي الاستثمارات، إلى عدد من المشروعات فى هذا المجال وتشمل، مشروع تدعيم البنية الأساسية للوحدات البريدية، بواقع ٢٦,٦ %، وإنشاء محطات للمراقبة والتحكم فى الطيف الترددى بواقع ٢٠,٥ %، ورفع كفاءه مطابع البريد بواقع ١٤,٩ %، وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بواقع ١٣,٩ %، ورفع كفاءه تجهيزات مراكز الخدمات البريدية بواقع ٧,١ %، علاوة عن مشروعات أخرى بواقع ١٧,٠ %.

وكشف التقرير عن تراجع اعداد المشتركين فى خدمة التليفون الثابت بنحو ٢,٥% خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٥ إلى أكتوبر ٢٠١٦، مقابل ارتفاع اعداد مستخدمى الهواتف المحموله، كذلك ارتفاع مؤشرات استخدام الانترنت.

وفند التقرير، أسباب تراجع استخدام التليفون الأرضى نظراً للتوجه العام نحو الاعتماد بشكل أكبر على الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمول للتواصل علاوة عن التراجع المستمر فى أسعار اشتراكات الانترنت وخدمات الهاتف المحمول، مما يساهم فى استغناء عن الهواتف الثابتة.

وأوضح التقرير، أن عدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول، وصل خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ لـ ٩٣,١٣ مليون مواطن، ٢٠١٥، فيما وصل المشتركين خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦ لـ ٩٧,٢٣ مليون مواطن، بمعدل نمو سنوى ٤,٤%. وتوقعت الحكومة أن يصل عدد المشاركين خلال العام ٢٠١٦/٢٠١٧ لـ ١٠١,٥٧ مليون مواطن. وتستهدف الحكومة خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ لـ ١٠٥,٣٤، بينما تستهدف خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠ لـ ١٠٩,١٢ مليون مواطن.

بينما وصل عدد المشاركين فى خدمة التليفون الثابت خلال عام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ لـ ٦,٣٤ مليون مواطن، بينما وصل عدد المشاركين خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ لـ ٦,١٨ مليون مواطن بمعدل -٢,٥%، بينما قُدرت اعداد المشاركين خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ لـ ٦,٣٤ مليون مواطن. وتستهدف الحكومة أن يصل عدد المشاركين بالخط الثابت خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ لـ ٦,٣٨، وهو الرقم الذى تستهدف الحكومة المحافظة عليه خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وذكر التقرير، أن عدد مستخدمى شبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ لـ ٢٦,٠٩ مليون مستخدم، و٢٩,١٢ مليون مستخدم خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، بمعدل نمو ١١,٦%، وقُدر عدد المستخدمين خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ لـ ٤٩,٣ مليون مستخدم، وتستهدف الحكومة أن يصل اعداد المشتركين خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ لـ ٥,٠٣ مليون مستخدم، و٥٩,٥ مليون مستخدم خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وأكد التقرير، عدد مشتركين الإنترنت فائق السرعة، وصل عدد المشتركين خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ لـ ٣,٧٠، بينما وصل عدد المشتركين لـ ٤,٥١ مليون مستخدم خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، بمعدل نمو ٢١,٩%، وقُدر عدد المستخدمين خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ لـ ٤,٧٦ مليون مستخدم، وتستهدف الحكومة أن تصل هذه الأعداد لـ ٥,٠٣ مليون خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨، و٥,٢٢ مليون مستخدم خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.